

إذا كان العرض العام الذي في الحقيقة إضافة مخصوصة بكونها بعضنا نأشبع أهل المتأخرين
بعضها عن الآخر وإذا كان لا يخرج نرجح بلا مرجح وإن كانه في موضوعه كله المتأخرين فإذا كانه القول العرض
الذي في موضوعه كلها المتأخرين

• ملحوظة •

إذا كانت المحولات راجعة إلى الإضافة المحصورة كانت عرضاً لازمة لأهل المتأخرين
المحولات العرضية هي لازمة لها المتأخرين باللازمة في معانيها لأنهم لا يخرجون من معانيها إلا بالعرض
وإذا انفارقت المحولات فاللزومات والملزومات الموضوعات فإذا انفارقت المحولات فإضافة الموضوعات
وإذا انفارقت الموضوعات يتعد الموضوع فإذا كان المحولات راجعة إلى الإضافة المحصورة يتعد الموضوع

• ملحوظة •

ما هذا الفصل داخل في حقيقة المسائل التي هي حقيقة في الحقيقة وهو عرض ثابتة فأخذ الفصل
اعراض ثابتة والاعراض للذاتية إضافة مخصوصة والأضداد: متحد بالجنس فأخذ الفصل من تحريمه بالجنس
والمتحد ما يخص به وكانها معاً بل هي الموضوعات فإذا اتخذ المأخذ المتحد كل من الخربان وإذا اتخذ الخربان
أخذ في المسئلة أي الموضوع والمحمول المتحد المسئلة فإذا اتخذت المسائل المتحد أعلم فإذا اتخذ المأخذ
الفصل المتحد العلم وأثبت الملازمة الأولى والثالثة المأخذ وهو المحمول لأن المتحد المحمول المأخذ
إضافة خاصة به في الموضوعات وإضافة الخاصة بتأسيب الموضوعات فالماخذ تتأسيب الموضوعات وتتأسيب
الموضوعات لأن لو تعدد على تقديره فأم أن يتعدد بل يتعدد كما في معاً وبما اشتراكها في معاً وعلى الأول
لم يتعدد الموضوعات وعلى الثاني لم يتعدد الموضوعات وعلى الثالث لم يتعدد الموضوعات فالمحولات إذا تمسك إلى
لم يتعدد الموضوعات أما الشق الأول في الكبرى إذا لم يرجع المحولات إلى الإضافة أه لم تستقر المحولات المسائل
في معاً وإذا لم يستقر أه لم يتعدد المحولات المسائل وإذا لم يستقر الموضوعات في معاً لم يتعدد الموضوعات
المسائل وإذا لم يتعدد المحولات المسائل فموضوعاتها أخذت المسائل وإذا لم يتعددها لم يتعددها فإذا لم يرجع
المحولات ولم تستقر الموضوعات لم يتعد العلم لكن التعلق بط وكذا المقدم فنبت أنه إذا لم يرجع المحولات أه
لم يتعد الموضوعات فهو المطب وأثبت السن الثاني الكبرى إذا لم يرجع المحولات لم يتعدد الموضوعات
المشتركة في معاً خافي لأنه لو تعدد أه علمه أربع المحولات إلى وإنما يكون الموضوعات الحقيقية هو الجامع
لأنه هو المتأخر إذا لم يرجع المحولات إلى إيمان الموضوعات مشتركة في معاً خافي وعرضي طلقاً أو عرض
وعلى الأول الموضوع هو الجامع الذي هو واحد في الثاني لا يجوز في الاتحاد العرضي لطلبه لأنه لو كان الفقه
والهيكلة علماء واحد أو أكثر التالي بط وكذا المقدم وعلى الثالث لا تستقر لأنه لو استقر لما وجد البحث في الطب
عما لا يستترك في العرضي لطلبه لكن التالي بط وكذا المقدم وأما الثاني لا يتعدد لأنه لا يضبط لأنه لو افاد
لكان جميع العلوم العربية علماء واحد لكن التالي بط وكذا المقدم فنبت أنه العرضي لطلبه الخاص لا يقتضيان الاتحاد
فإذا لم يرجع المحولات لم يتعدد الموضوعات

إذا تعدد الموضوع عند عدم رجوع المحولات إلى إضافة
مخصوصة اختلف الموضوع وإذا اختلفت الموضوع اختلفت المسائل وإذا اختلفت المسائل اختلفت العلم
إذا تعدد الموضوعات وتعدد الاعراض الذاتية وتعدد وإذا اختلفت الاعراض الذاتية إذا لم يرجع إلى امر واحد
اختلفت الاعراض الذاتية وإذا اختلفت العلم واختلفت فاذ تعدد الموضوع تعدد العلم واختلفت

• ملحوظة •